عنوان المحاضرة:

النظرية الخضراء في العلاقات الدولية:

green theory

الدرس الاول:

أولا: التعريف بالنظرية الخضراء أو التنظير الأخضر في العلاقات الدولية:

هو ذلك الاتجاه و التصور النظري الذي يركز على قضايا البيئة و تأثيراتها على التفاعلات الدولية، و قد ظهر هذا الاتجاه في إطار ما يسمى بالحوار الرابع في العلاقات الدولية و الذي دار بين النظريات التفسيرية و النظريات التكوينية خصوصا بعد ظهور التحليلات النقدية التي انطلقت من نقد الطروحات التفسيرية للمقاربات الواقعية و اللبرالية السابقة، بحجة أن الهدف من النظرية في العلاقات الدولية هو نقد واقع السياسة الدولية و تطويره و ليس فقط تفسيره كما تهدف الطروحات القديمة.

ثانيا: ظهور النظرية الخضراء في العلاقات الدولية:

ترتبط التحليلات الخضراء بالمقاربة النقدية في إطار دراسة العلاقة بين هيمنة الطبيعة و هيمنة الإنسان التي طرحها الجيل الأول من منظري مدرسة فرانكفورت. و قد حاول المنظرون في هذا المجال تحقيق شروط النظرية النقدية التي تكلم عنها كوكس من خلال التركيز على الأبعاد الاجتماعية في الظاهرة الدولية و ارتباطها بالأوضاع البيئية عالميا هذا من جهة، و من جهة ثانية يهتم المنظرون الخضر بمحاولة تصور واقع بيئي أفضل في السياسة الدولية من خلال تحليل أسباب الأزمات و الكوارث البيئية و محاولة إيجاد الحلول اللازمة لها من جهة ثانية. و تعتبر "روبن اكيرسلي" أن النظرية الخضراء ما هي إلا امتداد من امتدادات النظرية النقدية في إطار ما سمته بالايكولوجيا السياسية النقدية CRITICAL POLITICAL ECOLOGY التي تعتبر امتداد لفكر امينويل كانط، هيقل و كارل ماركس.

و على العموم، انطلقت المقاربة الخضراء في تحليلها للتفاعلات الدولية انطلاقا من كونها مناقضة للتحليلات العقلانية خصوصا الواقعية و اللبرالية منها، فلطالما اعتبرت كل من اللبرالية الجديدة و الواقعية الجديدة القضايا البيئية ضمن خانة القضايا الجديدة في العلاقات الدولية حيث همشت الواقعية البنيوية أهمية قضايا السياسة الدنيا التي من بينها قضايا البيئة بالنسبة للدولة و ربطت الاهتمام بها إلا في حالة ارتباطها بقضايا الأمن القومي حيث " و انطلاقا من عالمهم الهوبزي يؤكد الواقعيون الجدد انه ليس هناك مفر من السلوك التنافسي للدول و ذلك بسبب النظام الفوضوي لنظام الدول، و يؤكدون انه سيكون من الحماقة بالنسبة إلى الدول أن تسعى إلى التعاون البيئي الذي لا يمنح مكاسب مطلقة". لكن بالمقابل لذلك أكدت اللبرالية الجديدة

على أهمية تحقيق التعاون الدولي في المجال البيئي من خلال التأكيد على ضرورة تحقيق الاستغلال العقلاني للطبيعة عن طريق المؤسسات الدولية .

إلى جانب ذلك استهدفت النظرية الخضراء توجيه انتقاداتها النظرية و الفكرية خلال مطلع التسعينات للفكرين الرأسمالي و الشيوعي، حيث قدمت انتقاداتها الخاصة للرأسمالية الغربية و الشيوعية السوفياتية باعتبارهما شكل من أشكال الأيديولوجية الصناعية على الرغم من الاختلافات بينهما حول دور الدولة و السوق. حيث ترى النظرية الخضراء أن كل من الفكر الرأسمالي و الاشتراكي قد تكونا و تطورا خلال ما سموه "بقرن الوفرة" أين كانت الموارد الطبيعية تستطيع دعم النمو الاقتصادي و التطور التكنولوجي الذي ميز هذا القرن، و أن كلا الفكرين كانا متفائلين بفائدة التطور التكنولوجي و الاستغلال المتزايد للطبيعة و مواردها دون مراعاة آثار ذلك على المدى البعيد.

و قد تأثر الفكر السياسي الأخضر بمقاربة تراجيديا العوام The Tragedy of the Commons لغاريت هاردين Garrett Hardin والتي أطلقها عام 1968 ليصف من خلالها المشاكل التي تتطلب تغييرا في مبادئ وسلوكيات الأفراد و قيمهم، والكلمة مؤلفة من شقين: " Tragedy" و يقابلها بالعربية المأساة. "Commons" التي تعني الشيء المشترك أو العام. وصف من خلالها هاردين حالة استنزاف الموارد المشتركة من قبل الأفراد الذين يتشاركون به بصورة مستقلة و غير عقلانية و ذلك وفقا للمصلحة الذاتية لكل منهم على الرغم من إدراكهم أن استنزاف الموارد المشتركة يتعارض مع المصلحة المشتركة للمجموعة في المدى الطويل.

و يقدم هاردين هنا مثالا حول القرية التي يرعى فيها الأفراد أبقارهم لكن الأرض لا يمكنها أن تقدم الكلأ إلا لعدد محدود منهم، و لكن نظرا لسعي الأفراد وراء مصلحتهم الذاتية فيطمح البعض لامتلاك أكثر من بقرة واحدة و بالتالي يضاعف من منافعه منها و يتشارك كل الأفراد في الخسائر الناجمة عن ذلك. و هذا المثال يفسر كيفية استخدام الموارد الطبيعية المشتركة مثل: الأنهار، المياه، الطبيعة.... و التي تستهلك بقدر مختلف بين الدول بينما يشترك الكل في تحمل المخاطر و الخسائر، و أهم نتيجة توصل إليها هاردين من خلال تحليله المذكور انه في ظل غياب مؤسسات تعمل على تنظيم الاستغلال المشترك للموارد الطبيعية في العالم.

و بناءا على تحليلات هاردين انطلق اتجاه خاص من المنظرين الخضر يطلق عليهم تسمية المؤسسيون البيئيون للدعوة إلى ضرورة إقامة مؤسسات عالمية مركزية تعمل على رعاية الشؤون البيئية بما يحقق الاستدامة. و كما يشترك المؤسسيون البيئيون مع الطرح الواقعي و اللبرالي حول فوضوية النظام الدولي الأمر الذي يزيد في نظرهم من حده المشكلات البيئية لكنهم بالمقابل يؤكدون على دور المؤسسات الدولية و الفواعل من غير الدولة إلى جانب الدولة طبعا التي يعتبرونها فاعل أساسي في العلاقات الدولية من اجل رعاية القضايا الايكولوجية العالمية.

الدرس الثاني:

بروز الحاجة إلى التنظير الأخضر في العلاقات الدولية:

تعتبر المقاربة الخضراء نقلة نوعية هاما في مجال تحليل العلاقات الدولية حيث حولت الاهتمام الكلاسيكي لميدان العلاقات الدولية و الذي ارتبط كثيرا بقضايا الحرب و السلام و حتى التعاون بين الدول(**قضايا السياسة العليا**) في إطار التحليلات السابقة نحو الاهتمام بقضايا البيئة كالتغير المناخي و طبقة الأوزون، مشاكل البيئة كالتلوث و التصحر..

و قد أدى إلى تسليط الضوء على مثل هذه المشكلات الدولية خصوصا أنها مشكلات مشتركة بين كل الدول قد تسبب أزمات بالنسبة للبعض منها مثل مشكلات المياه و ندرتها و الأنهار المشتركة... و التي كانت تدرس في السابق خصوصا من قبل اللبراليين على أنها احد القضايا الجديدة بالنسبة لأجندة الدولة داخليا و خارجيا تستدعي حسبهم تكثيف التعاون الدولي من اجل حلها. لكن و بعد هذه الفترة و نظرا لأهمية هذه المشكلات برزت العديد من الدراسات الأكاديمية في العلاقات الدولية التي تهتم بالقضايا الايكولوجية و قضايا التعاون البيئي الدولي و قد طرح منظروها مجموعة من المفاهيم الجديدة للتحليل مثل **التنمية المستدامة، الأمن البيئي، العدالة البيئية...**

و لم يقتصر الأمر على الجانب التنظيري و إنما ظهرت أواخر الثمانينات العديد من الأحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية التي تدافع عن قضايا البيئة و مناهضة الطاقة النووية في إطار ما يسمى بالسياسة الخضراء **green politics**. حيث وضعت هذه الأحزاب أربع مبادئ أساسية مشتركة للسياسة الخضراء هي: المسؤولية البيئية، العدالة الاجتماعية، نبذ العنف، و الديمقراطية الشعبية.

مراحل تطور التحليلات الخضراء:

ازدادت أهمية دراسة قضايا البيئة كأحد أهم المشكلات الدولية خصوصا باعتبارها مشكلات مشتركة بين كل الدول قد تسبب أزمات بالنسبة للبعض منها مثل مشكلات المياه و ندرتها و الأنهار المشتركة... و التي كانت تدرس في السابق خصوصا من قبل اللبراليين على أنها احد القضايا الجديدة بالنسبة لأجندة الدولة داخليا و خارجيا تستدعي حسبهم تكثيف التعاون الدولي من اجل حلها. لكن و بعد هذه الفترة و نظرا لأهمية هذه المشكلات برزت العديد من الدراسات الأكاديمية في العلاقات الدولية التي تهتم بالقضايا الايكولوجية و

قضايا التعاون البيئي الدولي. و في هذا الإطار طرحت المقاربة الخضراء على مجموعة من المراحل (الأجيال):

- اهتم الجيل الأول من المنظرين الخضر بانتقاد اللاعقلانية البيئية للمؤسسات الاجتماعية الأساسية مثل: السوق والدولة حيث أشاد المنظرون السياسيون الخضر بدور الديمقراطية الشعبية و المجتمعات المستدامة بيئيًا كبدائل.
- هذا في حين اهتم الجيل الثاني من المنظرين الخضر بالمفاهيم ذات الطابع العالمي كالعدالة البيئية العالمية، الديمقراطية البيئية، والمواطنة البيئية و الدول الخضراء...

كما طرح منظروها مجموعة من المفاهيم الجديدة للتحليل مثل: التنمية المستدامة، الأمن البيئي، العدالة البيئية... :

أ. **مفهوم الدولة الخضراء و الديمقراطية الخضراء:**

مفهوم الدولة الخضراء green state مفهوم طرحته الباحثة روبن اكرسلي* في مؤلفها الصادر سنة 2004 بعنوان"الدولة الخضراء: إعادة النظر في الديمقراطية" "green state rethinking democracy " و الذي تساءلت من خلاله حول قدرة الدولة اللبرالية الحديثة على تحقيق التنمية البيئية المستدامة المطلوبة في إطار توجيهها للاقتصاد و المجتمع، و تقول في هذا الإطار "من خلال "الدولة الخضراء" ، لا أعني ببساطة دولة ديمقراطية ليبرالية تديرها حكومة حزب أخضر مع مجموعة من البرامج البيئية بدلا من ذلك، أعني دولة ديمقراطية ذات مبادئ تنظيمية وإجراءات تتوافق و الديمقراطية الايكولوجية بدلا من الديمقراطية الليبرالية"، و تهدف الديمقراطية الايكولوجية حسب اكرسلي إلى تحويل دور الدولة من دور الفاعل الأناني الذي يهدف لحماية أراضيه و تجاهل أو استبعاد احتياجات الأراضي الدول الأخرى إلى دور الوكيل البيئي الديمقراطي العابر للحدود. و هذا النوع من الديمقراطية يتطلب حسب اكرسلي إجراءات ديمقراطية جديدة، وأشكال جديدة للتمثيل السياسي والمشاركة ، و سبل أكثر مرونة من العلاقات بين الدول والشعوب.

و الديمقراطية الايكولوجية حسب إيكرسلي تتطلب تحقيق مبدأ أساسي يتعلق بمشاركة كل من يحتمل تأثره بالمخاطر البيئية في صنع القرارات و السياسات التي تولد هذه المخاطر، و بالتالي تتحول الديمقراطية الايكولوجية من ديمقراطية المتضررين إلى ديمقراطية من اجل المتضررين على حد تعبير اكيرسلي " democracy of the affected but rather a democracy for the affected".

* روبن اكيرسلي رئيسة قسم العلوم السياسية في جامعة مالبورن استراليا، درست القانون في استراليا، كما درست في جامعة كامبريدج في بريطانيا و حصلت على شهادة الدكتوراه في السياسات البيئية من جامعة تازمانيا في استراليا.

إلى جانب ذلك حاولت اكرسلي تحديد أهم التحديات و العوائق التي تحول دون تحقيق الدولة الخضراء حددتها في ثلاث تحديات أساسية هي:

1. الطابع الفوضوي للنظام الدولي: و ذلك بسبب السلوك الأناني و السلبي بين الدول ذات السيادة و التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق ما سماه هاردين "مأساة العموم ".
2. سلوك الدول الهادف إلى تعزيز التراكم الرأسمالي و المرتبط أساسا بالعولمة تعتبر المحرك الرئيسي للتدمير البيئي.
3. العجز الديمقراطي للدولة الديمقراطية الليبرالية: حيث تعتبر الليبرالية حسب العديد من المنظرين السياسيين الخضر غير قادرة على الاستجابة للمشاكل البيئية و غير قادرة على حماية الممتلكات العامة مثل البيئة.

الدرس الثالث:

ب. الديمقراطية الخضراء كآلية لتجاوز الظلم البيئي:

من بين أهم الإضافات التي ركز عليها المنظرون الخضر على المستوى المحلي مفهوم **الديمقراطية الخضراء** Green democracy كآلية لتحقيق التسيير الرشيد للبيئة، و هي الديمقراطية القائمة على تفعيل دول المشاركة السياسية و الرقابة و المساءلة حول السلوكات و القرارات البيئية للنظام السياسي و هذا في مواجهة ما سموه بأشكال " **الظلم البيئي**" و التي يحدثها الوكلاء الاجتماعيون بتحويل التكاليف البيئية لقراراتهم إلى الخارج دون أن يكون لممثليهم علم بهذه القرارات التي تولد مخاطر بيئية.

ت. مفهوم العدالة البيئية:

تعرف العدالة البيئية بأنها "اتخاذ الإجراءات القانونية للحيلولة دون نشوء بؤر للتلوث البيئي في المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة" و بالمقابل يطرح الاستغلال اللامسؤول للبيئة عالميا ما يسميه المنظرون الخضر باللاعدالة البيئية environmental injustices ، و التي تنتج عن انعدام الرقابة على الوكلاء الاجتماعيين الذين يعملون على تصدير الآثار السلبية لقراراتهم و مشاريعهم المضرة للبيئة ليتحملها أطراف أبرياء في الخارج في العالم الثالث، و مقابل ذلك يطرح الجيل الجديد من المنظرين الخضر أمثال روبن اكيرسلي ما يسمى "بالعدالة البيئية" و التي تقوم على مجموعة من الشروط و الأسس حددتها في:

1. الاعتراف الأخلاقي الموسع من قبل أفراد المجتمع بالمخاطر البيئية (جميع المواطنين، و الشعوب، والأجيال المقبلة،....
2. مشاركة المواطنين وممثليهم في الجماعات المحلية المعرضة للخطر في القرارات المتعلقة بالبيئة (بما في ذلك وضع السياسات، والتشريع، وصنع المعاهدات، والإدارة...).
3. وضع استراتيجيات من اجل ضمان تقليل المخاطر في المجال البيئي.
4. توزيع عادل للمخاطر البيئية التي تكون مقبولة من خلال قرارات تتخذ بطريقة ديمقراطية بين جميع الأطراف المتضررة.
5. تعويض الأطراف التي تعاني من آثار المشاكل الإيكولوجية.

و في ذات السياق طرح منظرو المقاربة الخضراء فكرة "الحوكمة البيئية" القائمة على الاستخدام الأمثل للبيئة و الطبيعة كموارد مشتركة من اجل خدمة الأجيال الحاضرة و القادمة.

من وجهة نظر انطولوجية، طرح الاهتمام بقضايا البيئة على الجانب التنظيري للعلاقات الدولية مجموعة من التحديات التحليلية في إطار الحوار بين نظريات العلاقات الدولية حددها كل من ستيف سميث و جون بيليس في مؤلفهما "**عولمة السياسة العالمية**" في:

الأولى: يتعلق بأهمية الدولة و دورها في العلاقات الدولية، حيث لا طالما اعتبرت الدولة الفاعل الأساسي و قد تكون الوحيد في التفاعلات الدولية بالنسبة للنظريات السابقة في إطار ما سموه "بمركزية الدولة و سيادتها"و أن السياسة الدولية تحركها الدول التي تسعى وراء تحقيق مصالحها. لكن مشاكل البيئة تمثل قضايا تتحدى و تتخطى الدولة و سيادتها، كما أن المشاكل البيئية نادرا ما تنجم عن سياسات وطنية متعمدة حيث تعتبر تأثيرات جانبية غير مقصودة لعمليات اقتصادية و اجتماعية أوسع نطاقا. الأمر الذي يفتح المجال لعدد كبير من الفواعل من غير الدول مثل الشركات، المؤسسات المالية، المجموعات الاجتماعية و الأفراد... و في هذا السياق يؤكد المنظرون الخضر على دور الفواعل الجديدة في إطار ما يسمونه بالكوزموبوليتانية العالمية التي تحركها: الحركات الاجتماعية الخضراء، الأحزاب السياسية الخضراء، المؤسسات الدولية و المحلية المختصة في البيئة...

أما التحدي الثاني الذي فرضته قضايا البيئة، فيتعلق بإعادة طرح العلاقة بين ما هو محلي و ما هو دولي أو عالمي في النشاط السياسي حيث تحتوي قضايا البيئة على مجموعة من الروابط بين المسارات المحلية و القطرية و الدولية ففي الكثير من الأحيان ما تتطلب المشاكل البيئية تدخل و تفاعل جميع الأطراف الوطنية الرسمية، و الأطراف رسمية مثل المنظمات البيئية الغير حكومية و الشركات المتعددة الجنسيات إلى جانب

المنظمات الدولية... لتثبت بذلك تراجع أهمية مسألة الحدود الوطنية للدولة و الفواصل بين ما هو داخلي و ما هو دولي.

قائمة المراجع المعتمدة:

الكتب:

1. .جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر : مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة : مركز الخميج للأبحاث، 2004
2. .سكوت بورتشيل،اندرو لينكميتر و اخرون، **نظريات العلاقات الدولية**،) تر : محمد صفار .(القاهرة: المركز القومي لمترجمة،2014
3. .تيم دان، ميميا كوركي، ستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية :التخصص و التنوع**،(تر :ديما الخضرا)، قطر :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016

الدوريات

1. زنودة منى،**"قضايا البيئة و الحاجة إلى التنظير الأخضر في العلاقات الدولية" ، مجلة المفكر**، العدد :، جوان. 2019
2. .عمار عمي حسن، **"البيئة والعلاقات الدولية ... من الأنسنة إلى التنمية" ، مجلة شؤون عربية**، عدد 172 :، ربيع2018

Books :

1. Robyn Eckersly**, Environmentalism and Political Theory: Toward an Ecocentric Approach,** New York : state universitypress,1992
2. Robin Ekersley**," green theory", in ed: Tim Dunne, Milja Kurki, Steve Smith, International Relations Theories Discipline and Diversity,**3rd ed, united kingdom: OXFORD university press, 2013
3. Robyn eckersley**, the green state:rethinking democracy and sovreighty,** London: the MIT press, 2004.